مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ٨ العدد ٢ أكتوبر ٢٠٢٤
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية	E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

تحليل العلاقة بين اللامركزية المالية والفقر في جنوب أفريقيا (نموذج VAR)

Analysis of The Relationship between fiscal decentralization and poverty in South Africa (VAR Model).

انتصـــار عثمـــان صـديـق* (١)، سماح سيد أحمد المرسي (٢)، محمود محمد عبد الرازق عنبر (٣)

(١)	المؤلف المختص*: باحث بقسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان.
(٢)	أستاذ الاقتصاد المساعد – كلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة
(٣)	أستاذ الاقتصاد المساعد – كلية التجارة – جامعة أسوان

الملخص:

يدرسُ هذا البحث بشكلٍ أساسي تطبيق اللامركزية المالية وتأثيرها على الفقر وخاصة في جنوب أفريقيا. تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في أنها واحدة من القلائل التي تُحلِّل العلاقة بين اللامركزية المالية والفقر، وتسعى إلى فَهْم تأثير سياسات اللامركزية المالية على الحد من الفقر المُستَشري داخل الدولة. مما يجعلها مكملًا للدراسات العربية خاصة في مجال الدراسات الأفريقية الذي يعاني من نقص البحوث المتخصصة الصادرة باللغة العربية.

وتكمُن الأهمية التطبيقية لموضوع هذا البحث في فهم طبيعة سياسات اللامركزية المالية المستخدمة حاليًا من قِبَل دولة جنوب أفريقيا كأمثلة حقيقية للتجارب الأفريقية في اللامركزية. بالإضافة إلى ذلك، جرت محاولة لفهم أهم العوائق والتحديات التي تمنع سياسات اللامركزية من تحقيق خفض معدلات الفقر. كما تَّمت دراسة إمكانية تعميم تجارب اللامركزية على البلدان الأفريقية الأخرى التي لم تنفذ هذه السياسة حتى الآن.

اعتمدت دراسة موضوع اللامركزية المالية وعلاقتها بالفقر في جمهورية جنوب أفريقيا على المنهج الوصفي، وهو المنهج الأساسي للدراسة. كما اعتمدت أيضًا على المنهج التحليلي والكمي، وهو من أكثر المناهج استخدامًا في دراسة النشاط السياسي. ويُعتبر النظام هو وحدة التحليل، كما استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لقياس آثار تطبيق اللامركزية المالية على معدلات الفقر.

الكلمات المفتاحية: تحليل، العلاقة، اللامركزية، الفقر، جنوب أفريقيا.

Abstract

This research mainly studies the application of fiscal decentralization and its impact on poverty, especially in South Africa. The scientific importance of this study lies in the fact that it is one of the few that analyzes the relationship between fiscal decentralization and poverty, and seeks to understand the impact of fiscal decentralization policies on reducing widespread poverty within the country. This makes it a complement to Arab studies, especially in the field of African studies, which suffers from a lack of specialized research published in the Arabic language.

The applied importance of the subject of this research lies in understanding the nature of fiscal decentralization policies currently used by the State of South Africa as real examples of African experiences in decentralization. In addition, an attempt was made to understand the most important obstacles and challenges that prevent decentralization policies from achieving poverty reduction rates. The possibility of generalizing decentralization experiences to other African countries that have not yet implemented this policy was also studied.

The study of the subject of fiscal decentralization and its relationship to poverty in the Republic of South Africa relied on the descriptive approach, which is the basic approach of the study. It also relied on the analytical and quantitative approach, which is one of the most widely used approaches in studying political activity. The system is considered the unit of analysis, and the study used multiple regression analysis to measure the effects of fiscal decentralization on poverty rates.

Keywords: Analysis, decentralization, Poverty, South Africa.

المقدمة:

تُصنَّف جنوب أفريقيا على أنها دولة ديمقراطية ومتوسطة الدخل، ومع ذلك، بعد مرور (٢٩ عامًا) على الديمقراطية، تم تحديد الفقر والتحول على أنهما أكبر التحديات في العقدين الماضيين[1].

ومع وجود خط فقر وطني يبلغ (٣٢٢ راندًا) للشخص الواحد سنويًا، تم تصنيف حوالي (٥٨٪) من سكان جنوب إفريقيا على أنهم فقراء في عام ١٩٩٥م، وبحلول عام ٢٠٠٠م لم يتغير هذا الوضع.

يُعرَّف الفقر عمومًا بأنه الحرمان الواضح من الرفاهية الذي وضعه البنك الدولي (٢٠٠١م)، مع خصائص مثل انخفاض الدخل، وانعدام الصوت، والعجز، والضعف، والتعرض للمخاطر.

ويمكن تعريفه أيضًا بأنه عدم قدرة الناس على تلبية معايير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من معايير الرفاهية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠١م).

ومِن ثمَّ، فإن الفقر يتجاوز فقر الدخل والاستهلاك إلى فقر متعدد الأبعاد؛ وقد كانت هناك أيضًا زيادة طفيفة في مؤشر عدد الأفراد من (٠,٣٢) في عام ١٩٩٥م إلى (٠,٣٤) في عام ٢٠٠٠م باستخدام خط الفقر بتعادل القوة الشرائية (٢ دولار) في اليوم؛ حيث يعيش نحو (١٦ مليون) نسمة على أقل من دولارين في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية.

وبالانتقال إلى أشكال أخرى من الفقر، بخلاف التدابير المالية، لم يتم إحراز تقدم يذكر نحو الحد من نُدرةِ الغذاء في جنوب أفريقيا، وخاصة بين الأطفال.

أفاد SAVACG (١٩٩٤م) أن (٩٪) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (٦ و٧١) شهرًا يعانون من نقص الوزن بالنسبة لعمرهم، في حين أفاد المسح الوطني لاستهلاك الغذاء في عام ١٩٩٩م أن (١١٪) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (١٢ و٧١) شهرًا كانوا في هذا الوضع.

كذلك، وِفقًا للدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية لعام ١٩٩٩م، يتركَّز الفقر القائم على نوع الجنس في جنوب أفريقيا بشكل أكبر تجاه النساء، حيث من المرجح أن تكون الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة أفقر من الأسر التي يرأسها رجل.

وفق تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٩م)، بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية (HDI) في جنوب أفريقيا لعام ٢٠١٨م (٠,٦٢٩) في فئة التنمية البشرية المتوسطة، مما يضع البلاد في المرتبة (١٢١) من أصل (١٨٧) دولة وإقليمًا.

تبلغ قيمة مؤشر عدم المساواة بين الجنسين(0.462 (GII؛ مما يجعلها في المرتبة (٩٠) من أصل (١٤٨) دولة في مؤشر عام ٢٠١٢م، ويعيش (١٣,٤٪) من السكان في فقر متعدد الأبعاد (أي

---

[1] e-NCA (2013). South Africa's biggest challenges are still poverty and transformation, 20 August 2013. http://www.enca.com/south-africa/south-africas-biggest-challenges.

"عدد الأشخاص" في مؤشر MPI)، في حين أن (٢٢،٢٪) إضافيين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد. عرضة لحرمان متعدد. ويصل إلى شدة الحرمان، أي أن متوسط نسبة الحرمان التي يعاني منها الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (٤٢،٣٪).

وعلى الرغم من وجود الكثير من الاستراتيجيات والسياسات التي تم طرحها كحلول للفقر، إلا أن هناك دعوة عالمية لتحقيق اللامركزية المالية بشكل أكثر فعالية على أرض الواقع. ويُنظر إلى اللامركزية المالية باعتبارها أحد الحلول المعقولة للتخفيف من حدَّة الفقر على مر السنين في معظم البلدان وكذلك في جنوب أفريقيا.

في الأساس، تتضمن اللامركزية المالية في جنوب أفريقيا نقل المسؤوليات لكل من زيادة الإيرادات والإنفاق على المستويات دون الوطنية للحكومة. يتعامل الدستور مع جوانب مختلفة من العلاقات المالية الحكومية الدولية (IGFR)، والتي تنطوي على نقل تخصيصات الإيرادات والنفقات إلى الحكومات دون الوطنية وهذا بمثابة قوة تنشئ رابطًا أوثق بين جمع الأموال وإنفاقها.

ووفقًا لقانون تقسيم الإيرادات، الذي يخصص الإيرادات الوطنية لكل مجال من مجالات الحكومة الثلاثة، يوفر النظام المالي الحكومي الدولي في جنوب أفريقيا إطارًا للترتيبات المالية التي تهدف إلى ضمان الوفاء بجميع مسؤوليات الحكومة وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. يتم تعزيز المواطنين. يحدد نظام IGFR الطريقة التي يتم بها تخصيص الضرائب وتقاسمها بين مختلف مستويات الحكومة وكيفية تحويل هذه الأموال من مستوى إلى آخر.

أهمية الدراسة:

السعي إلى تحقيق إصلاح مالي يدعم دور السياسة المالية في تحقيق الأهداف التنموية لاقتصاد جمهورية جنوب أفريقيا.

وأن يوجَّه الاهتمام إلى تفعيل دور السياسة المالية في خفض الفقر والذي يتصدر قائمة الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، ومن هذا المنطلق؛ فالتحول إلى اللامركزية المالية يمثل أحد أهم أدوات الإصلاح المطروحة في هذا الصدد لتوفير الخدمات العامة في هذا مجال، والذي اتجهت عديد من الاقتصاديات النامية إلى استخدامه.

المشكلة البحثية:

يعاني التوفير العام لخدمات الصحة والتعليم في كثير من الاقتصاديات النامية ومنها اقتصاد جنوب أفريقيا في إطار اللامركزية المالية في قصور واضح من حيث الموارد المتاحة خاصة مع تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي ومن انخفاض كفاءة توزيع هذه الموارد، على نحو يتحيز لغير صالح الفقراء.

لذا اتجهت كثير من الاقتصاديات النامية إلى توفير الخدمات العامة من صحة وتعليم في إطار اللامركزية المالية.

فروض البحث:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات هي:

هل هناك علاقة بين اللامركزية والفقر في جنوب أفريقيا؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة في ضوء ما سبق إلى تقيم اللامركزية المالية كأداة لتفعيل دور السياسة المالية في تحقيق هدف خفض الفقر، وذلك من خلال التحول إلى اللامركزية المالية في مجال توفير الخدمات العامة، لما لها من دور أساسي في خفض الفقر.

وذاك من خلال تقييم:

- الاتجاه الدولي للتحول إلى اللامركزية المالية كأداة للإصلاح المالي، والركائز الذي يستند عليها هذا التحول.
- الآليات التي يمكن أن يدعم من خلالها هذا التحول التوفير العام للخدمات، والمخاطر التي ينطوي عليها التحول.
- إمكانيات استخدام اللامركزية المالية في تحسين التوفير العام لخدمات الصحة والتعليم في جنوب أفريقيا.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من أجل جمع المعلومات وتحديد المفاهيم، واستقراء المعطيات المتوفرة عن بعض مظاهر الفقر في جمهورية جنوب أفريقيا، ومحاولة تحليل أسبابه وآثاره وآليات معالجته إلى جانب استخدام أسلوب التحليل الكمي لتقدير أثر تطبيق اللامركزية المالية للحد من الفقر.

حدود الدراسة:

١- الإطار الزمنى: تركز الدراسة على الفترة الزمنية منذ عام ١٩٩٤م.

٢- الإطار المكاني: تركز الدراسة على تأثير اللامركزية المالية على الفقر في جمهورية جنوب أفريقيا.

يتناول البحث النقاط التالية:

الإطار النظري:

١- مفهوم اللامركزية.

٢- علاقة اللامركزية المالية بالفقر.

٣- معايير ومؤشرات قياس الفقر في جنوب أفريقيا.

١ – مفهوم اللامركزية:

اللامركزية تعني درجة عدم تركيز السلطة، أي تشتت السلطة وتوزيعها بين الأشخاص والمستويات الإدارية المختلفة أو على مستوى الدولة، أو هي نقل السلطة إلى هيئات تتمتع بدرجة من الاستقلال المالي والإداري المحدود تحت رقابة السلطة المركزية، وفى ضوء هذا تأخذ اللامركزية أبعادًا متعددة أهمها اللامركزية الإدارية، والمالية، والسياسية، وكل بُعد من هذه الأبعاد له أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية[١].

أو أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسئولية السياسية أمام الناخبين من سكان الوحدة المحلية، والتي تُعدُّ مكملة لأجهزة الدولة[٢].

آليات اللامركزية المالية:

يرتكز النظام اللامركزي المالي على مجموعة من الآليات وتتمثل فيما يلي:

استقلال الهيئات اللامركزية عن السلطة المركزية:

يعتبر تمتع الهيئات اللامركزية المالية بالاستقلال عن الهيئات والسلطات المركزية شرطًا لتحقق نظام اللامركزية ذلك أن غياب هذا الاستقلال ووجود رابطة التبعية والخضوع ينزع عن هذا النظام صفة اللامركزية ويجعله مركزيًّا.

أ) الاستقلال الإداري للهيئات اللامركزية:

يعتبر الاستقلال الإداري للهيئات اللامركزية عن السلطة المركزية نتيجة طبيعية لوجود مصالح ذاتية متميزة لجماعة بشرية داخل الإقليم وهذه الاستقلالية تتيح لهذه الهيئات التمتع بالحقوق[٣].

إن تمتُّع الهيئات اللامركزية بشخصية معنوية مستقلة تعني أن تمنح الشخصية المعنوية لتؤكد استقلالها وعدم تبعيتها للسلطة المركزية، إذ أنه بموجب هذه الشخصية المعنوية يكون لها كيان قانوني مستقل عن السلطة المركزية، ولها أهلية وجوب وأهلية أداء تنسجم مع طبيعة هذا الاستقلال الإداري للهيئات اللامركزية من خلال ما يخوله لها القانون من صلاحيات في إصدار القرارات الإدارية، والبتُّ النهائي في الأمور دون حاجة للرجوع إلى السلطة المركزية، فقرارات هذه الهيئات نهائية وتنفيذية.

ب) الاستقلال المالي للهيئات اللامركزية:

---

[١] ابراهيم عبد العزيز، المبادئ الدستورية العام، دار المعارف، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦م، ص٧٦.

[٢] حسين عواضة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول النامية، المؤسسة الجامعية للنشر، لبنان، ١٩٩٣م، ص٦٨.

[٣] قديد ياقوت، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، دراسة حالة ثلاث بلديات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة أبى بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١١م، ص٦٥.

يعتبر الاستقلال المالي للهيئات المحلية اللامركزية حجر الأساس في ممارستها لوظيفتها الإدارية بمعزل عن الخضوع للسلطة المركزية مما يفرض أن يكون لهذه الهيئات ميزانية وحساب خاص مستقل عن الدولة يتأتَّى من إيرادات الهيئة المحلية الأمر الذي ينعكس إيجابًا على برامج هذه الهيئات في تحقيق التنمية المحلية لسكان الوحدات المحلية حتى ولو لم تحظى هذه البرامج بمباركة السلطة المركزية.

أن اعتماد الهيئات المحلية اللامركزية على الدولة في تمويل برامجها من شأنه أن يدفع هذه الهيئات للخضوع مجددًا للسلطة المركزية ويفقدها استقلالية قرارها بحيث يمكن القول أنه بقدر ما تعتمد الهيئات المحلية على تمويلها الذاتي وتبتعد عن تمويل السلطة المركزية يتحقق استقلالها[١].

إذا كان الاستقلال الإداري ذو أهمية، فإنه لا يمكن أن يكون بمعزلٍ عن أهمية الاستقلال المالي، وإذا كانت الهيئات اللامركزية تعتمد في تمويلها على الإدارة المركزية، فإن ذلك ينقص من استقلالها ويجعلها خاضعة للسلطة المركزية التي في مقدرتها أن تمارس رقابةً مشددةً على قرارات ونشاطات الهيئات اللامركزية حسب ما تراه مناسبًا، وليس كما تراه الهيئات اللامركزية بالضرورة.

ولهذا فإن استقلال الهيئات اللامركزية ماليًّا يمكنها من تنفيذ مشاريعها وقراراتها التنموية دون حاجة موافقة السلطات المركزية إذا كان التمويل من خلالها[٢].

٢- علاقة اللامركزية المالية بالفقر:

تتمثل أهداف اللامركزية المالية في تحقيق الكفاءة والفاعلية العامة من خلال تحسين خدمات القطاع العام؛ وكذا تحسين أداء الجامعات المحلية ومساءلة المسؤولين المحليين.

إن عملية اللامركزية المالية هي جزء من عملية السعي إلى ضمان دورٍ فاعل وهام للجماعات المحلية في تسيير الشؤون المالية المحلية.

كما يُتوقَّع من اللامركزية تحسين مستوى معيشة السكان المحليين عبر الجمع بين الحاجيات والظروف المحلية للمواطنين، فقد بدأ السكان المحليون يدركون أن القيم التي يدفعونها كضرائب يجب أن تستثمر بكفاءة حتى تحقق خدمات مساوية لما يدفعونه من ضرائب، بل يمكن لهذه الاستثمارات أن تحقق لهم عوائد تعوض الضرائب وبالتالي ينخفض العبء الضريبي عن المواطنين.

وقد أصبح السكان المحليين أكثر اهتمامًا بالمشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرارات، وتُعدُّ اللامركزية الأسلوب الأمثل لتقريب المواطنين من الحكومات، والاستجابة بقدر أكبر لاحتياجاتهم؛ ذلك أن المسؤولين المحليين أدرى باحتياجات مواطنيهم، ويرى Oates Wallace أن اللامركزية المالية تؤدى إلى

---

(1) Dafflon, Bernard, and Madeies, Thierry, Decentralization, A Few Principles from the Theory of Fiscal Federalism, afd, Notes and documents No. 42, June 2011.

(٢) حمدي القبيلات، "عضوية المجالس البلدية في المملكة الهاشمية بين الانتخاب والتعيين"، في مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٢٢، العدد ٠٢، ٢٠٠٦م، ص ٢٠.

تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال تحقيق كفاءة تخصيص الموارد [١].

كما أضاف Wolman إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية هدف تعزيز الحوكمة فهو يرى أن اللامركزية المالية تحقق هدفين رئيسيين هما:

أ- الكفاءة الاجتماعية:

والتي تؤدي إلى تعظيم الرفاهية الاجتماعية، بمعنى تعظيم رفاهية المستهلكين (دافعي الضرائب) وتعظيم منفعتهم من الموارد ثابتة بنفس القدر من الإيرادات، ففي سنة ٢٠٠٥م نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة بيَّن فيها العلاقة بين اللامركزية المالية ومستويات الفقر، وقد خَلُصَت الدراسة إلى أن: اللامركزية المالية تؤدي لتخفيض مستويات الفقر، كما أنها تساعد على تحقيق الأهداف الألفية الإنمائية بشكل أسرع؛ وذلك من خلال زيادة الاستثمارات، وتحسين كفاءة الخدمات العامة والصحية والتعليمية [٢].

ب- الكفاءة الاقتصادية:

من خلال تحسين كفاءة تخصيص الموارد في استثمارات تستجيب للاحتياجات المحلية.

معايير ومؤشرات قياس الفقر في جنوب أفريقيا

القياس الموثوق للفقر وعدم المساواة هو ضروري لجدول الأعمال السياسي والاقتصادي في جميع البلدان دون استثناء. وينبغي أن تُعطَى صورة واضحة لصناع القرارات عن الوضع حتى يكونوا قادرين على تحديد المجالات الحرجة من أجل التدخل.

ومن المهم أن تكون هذه القياسات قوية من الناحية التقنية وسَلِسة للقضايا العملية؛ وموجهة للسياسات في نفس الوقت. ومع ذلك، ليس هناك مقياس مقبول عالميًّا للفقر وعدم المساواة.

أ- معايير قياس الفقر:

إن معيار تحديد وقياس الفقر يختلف كما يختلف تحديد مفهوم الفقر، فهو نِسبي وليس مُطْلَق، ويختلف باختلاف المنطلقات والأُسُس التي يَعتمد عليها كل باحثٍ من جهة، وباختلاف المجتمعات عن بعضها البعض.

ويمكن ذكر مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الفقر؛ وهي كما يلي:

١- معيار الرفاهية واللارفاهية:

حيث نجد مَن يُقَسِّم مناهج قياس الفقر إلى اتجاهين وهما:

---

(1) Qates, Wallace «On the theory and practice of fiscal decentralization» The World Bank, Washington, D.C،1998 ،p9.

(2) UNDP, (1999), «Decentralization: A Sampling of Definitions», Working paper, UNDP-Government of Germany.

أ) اتجاه الرفاهية: حيث يستند أصحابه إلى معايير مالية في قياس الرفاهية دخل الفرد، إنفاقه الاستهلاكي.

ب) اتجاه اللارفاهية: ويركز هذا الاتجاه على المؤشرات الاجتماعية للرفاهية، كالصحة والتعليم والغذاء، ويعد غياب الرعاية الصحية وانتشار الأمية وسوء التغذية من المحاور الأساسية المرتبطة بالفقر.

٢- معيار الدخل والثروة:

حيث يشير الدخل إلى المال الذي يَتحصَّل عليه الفردُ من خلال عمله السنويّ، أما الثروة فهي كلَّ ما يملكه الفردُ من عقار أو ممتلكات شخصية، سواءً كانت نقدية أو أسهم وسندات، حيث إن معياري الدخل والثروة يُستَخدَمان لقياس نوعين من الفقر وهما:

المعيار المطلق: والذي يقاس بنقص ضروريات الحياة.

والمعيار النسبي: يأخذ من الدخل المنخفض والثروة المعيار والمقياس الأساسي له [١].

٣- معيار الاستهلاك والدخل:

يتمثل في نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي، ونصيبه من الدخل القومي لقياس الفقر المطلق؛ وهي مقاييس كُليَّة محايدة وموضوعيَّة حسب رأيه.

ب- مؤشرات الفقر:

يستخدم خط الفقر للتمييز ما بين الفقراء وغير الفقراء، ويقاس هذا الخط بالعملة المحلية وبالأسعار الجارية، ولذلك فهو لا يصلح لأغراض المقارنة المباشرة بين الفترات الزمنية التي تتصف بوجود تباين في مستويات الأسعار أو في الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية خلالها، ولا ما بين الدول ذات العملات المحلية المختلفة.

وهناك تسعة مؤشرات للفقر:

١- مؤشر فجوة الفقر:

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الموجودة بين دخل الفقراء ومستوى خط الفقر، ويمكن حسابه بشكل مطلق بالوحدات النقدية باعتباره يساوي إجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر؛ إلا أنه لأغراض المقارنة ما بين فترات زمنية مختلفة فيما بينها من حيث حجم السكان أو مستويات الأسعار، أو ما بين دول تتباين في عملاتها المحلية.

٢- مؤشر نسبة الفقراء:

يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع، وهو يقاس إما بالنسبة للأفراد باعتباره

---

[١] معن خليل عمر، (١٩٩٨م)، علم المشكلات الاجتماعية، دار الشرق الأدنى، الأردن، ص١٩٤.

يساوي نسبة السكان الفقراء، أو بالنسبة للأسر باعتباره يساوي نسبة الأسر الفقيرة، وتكون نسبة السكان الفقراء عادةً أكبر من نسبة الأسر الفقيرة لأن الأسر الفقيرة هي أكبر حجمًا في المتوسط من الأسر غير الفقيرة.

٣- مؤشر عدد الرؤوس:

وهو أبسطها وأكثرها شيوعًا، يحاول قياس ظاهرة الفقر، وانتشاره ويعبر عن هذا المؤشر بعدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر.

٤- مؤشر مربع فجوة الفقر (شدة الفقر):

يستخدم مؤشر مربع فجوة الفقر لقياس شدة الفقر التي هي درجة التفاوت بين الفقراء أنفسهم. وهذا المؤشر هو المجموع المرجح لفجوات الفقر (كنسبة من خط الفقر)، حيث إن الترجيحات هي فجوات الفقر المتناسبة. فتربيع فجوة الفقر يعطي وزنًا أكبر لفجوة الفقر للأسر الأكثر فقرًا؛ حيث ستصبح فجوة فقرهم أكبر.

٥- معامل جيني:

المقياس الوحيد المعروف والمستخدم على نطاق واسع لعدم المساواة هو معامل جيني. ويستند هذا المعامل على منحنى لورنز، وهو منحنى ترددي تراكمي يقارن توزيع متغير معين.

٦- منحنى انتشار النمو (GIC):

يوضح منحنى انتشار النمو (GIC) تَشتُّت النمو عبر فئات الدخل المختلفة من خلال تقديم أثر النمو على الفقر. ويرسم GIC معدل النمو في كل شريحة خمسية من نصيب الفرد من الدخل. ويسمح GIC مقارنة انتشار النمو في الشرائح الأفقر من السكان مع الشرائح الأكثر ثراء أو مع معدل نمو الدخل المتوسط.

٧- مؤشر سين:

اقترح سين (١٩٧٦م) مؤشرًا يسعى لدمج الآثار المترتبة على عدد الفقراء، وعمق فقرهم، وتوزيع الفقر داخل المجموعة.

ومع ذلك، فمؤشر سين هو مُتشتِّت ولكن ليس بمجموعة فرعية ثابتة لأنه يعتمد على معامل جيني. ولذلك، فهذا المؤشر يمتلك نفس عيوب معامل جيني[١].

٨- مؤشر (سين – شروك – ثون):

---

[١] الشيخ، طارق عادل، (٢٠١٧م)، التجمعات الإفريقية. مقومات النجاح ومعوقات التكامل، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، المجلد ٤٢، العدد ١٦٩، ص١٢٠.

وضع (مؤشر سين–شروك–ثون (SST) للفقر) في الأصل من حيث مقياس الفقر الأساسي ومقياس عدم المساواة. فمقياس فجوة الفقر هو مقياس الفقر الأساسي المستخدم لبناء (SST)، ومعامل جيني هو مقياس عدم المساواة. ومؤشر (SST) هو واحد من المؤشرات المستخدمة على نطاق واسع للفقر.

٩- مؤشر واتس:

مؤشر واتس هو مقياس جيد للفقر لأنه أكثر حساسية للتحول في الطرف الأدنى للتوزيع مما كان عليه في الطرف العلوي لتوزيع دخل الفقراء.

هذا المؤشر هو متشتت تكميلي وفي هذه الحالة يتم التعبير عن الفقر الإجمالي كمتوسط مرجح للسكان لمستويات المجموعات الفرعية للفقر.

بعض الأدوات البديلة لتقييم الفقر وعدم المساواة:

أ- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI):

استخدم مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٠م والذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI)، وهو يكمل المقاييس النقدية للفقر من خلال مراعاة الحرمان المتعددة وتداخلهم. ويدرس مؤشر الحرمان عبر نفس المؤشرات الثلاثة التي يتألف منها مؤشر التنمية البشرية: (HDI) التعليم، الصحة ومستوى المعيشة المتألف من (١٠) مؤشرات ويظهر عدد الأشخاص الذين هم فقراء متعددو الأبعاد أي يعانون من الحرمان في (٣٣٪) من المؤشرات المرجحة (الجدول ١)، ويمكن أن يوضع MPI حسب المنطقة، جنوب أفريقيا، وحسب تصنيفات أخرى.

لذلك، فإن التغيير من بعد واحد لقياس الفقر إلى متعدد الأبعاد هو تطوير هام للنظرية ويقدم مزايا لواضعي السياسات. ومن حيث المزايا، من الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن HPI يساهم في تقييم الفقر، فإنه لا يوضح العِوَز الذي تعاني منه الأسر. ولذلك، يهدف MPI إلى تعديل هذه المشكلة عن طريق تحديد الحرمان على مستوى الأسرة عبر نفس الأبعاد الثلاثة مثل معايير التعليم والصحة والمعيشة.

ومع ذلك، فإن MPI هو متوسط الحرمان المرجح الذي يعيشه الفقراء وأنه غير حساس لعدم المساواة بين الفقراء.

(١٣٩) جدول بنية MPI[١]

[١] خالد حنفي علي، الشركات العالمية. لعبة الصراع والموارد في أفريقيا،" السياسة الدولية، مرجع سابق، ص٦٨.

البعد	المؤشر	أي شخص في الأسرة محروم إذا
الصحة	التغذية	أي امرأة أو طفل في المنزل يعانون من نقص الأغذية حسب المعلومات الغذائية.
	معدل الوفيات	وفاة أي طفل في المنزل.
التعليم	التمدرس	لم يكمل أي فرد من أفراد الأسرة خمس سنوات من الدراسة.
	الالتحاق بالمدارس	أي طفل في سن المدرسة من الأسرة لا يذهب إلى المدرسة حتى الصف ٨.
مستوى المعيشة	الكهرباء	لا تتوفر الأسرة على كهرباء.
	الصرف الصحي	لا تتوفر الأسرة على مرافق صحية أو تتقاسمها مع أسر أخرى.
	الماء	لا تحصل الأسرة على المياه الصالحة للشرب أو توفر المياه الصالحة للشرب لأكثر من ٣٠ دقائق سيرًا على الأقدام
	مواد الأرضيات	الأسرة لديها أرضية من تراب أو رمل أو روث
	وقود الطهي	تستعمل الأسرة في الطهي الروث، أو الخشب أو الفحم
	الممتلكات	لا تملك الأسرة أكثر من واحد من: راديو، هاتف، تلفزيون، دراجة، دراجة نارية، ثلاجة، سيارة أو شاحنة.

ب- مؤشر الجوع العالمي (GHI)

يستخدم مؤشر الجوع العالمي (GHI) لقياس سوء التغذية في مختلف البلدان، حيث تم اعتماده وتطويره من قبل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، (IFPRI) ويجمع GHI بين ثلاثة مؤشرات مرجحة على حد سواء:

١- نسبة ناقصي التغذية كنسبة مئوية من السكان كما جمعتها منظمة الأغذية والزراعة. ويشير نقص التغذية إلى استهلاك سعرات حرارية أقل من (١،٨٠٠٠) في اليوم، والتي يعتقد أنها تمثل الحدُّ الأدنى من متطلبات السعرات الحرارية التي يحتاجها معظم الأشخاص ليعيشوا حياة صحية ومنتجة[١].

٢- انتشار نقص الوزن بين الأطفال تحت سن الخامسة حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية.

٣- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة كما جمعتها اليونيسيف.

ومنذ أن شمل حساب GHI ثلاثة مؤشرات مرجحة على قدم المساواة، فهو مقياس أكثر شمولًا

[١] الشيخ، طارق عادل، (٢٠١٧م)، التجمعات الإفريقية. مقومات النجاح ومعوقات التكامل، مرجع سابق، ص ١٢٤.

لنقص التغذية[1] إلى جانب ذلك، يعكس GHI الحالة الغذائية للأطفال دون سن الخامسة.

شكل رقم (١) المقاييس الرئيسية للفقر وعدم المساواة

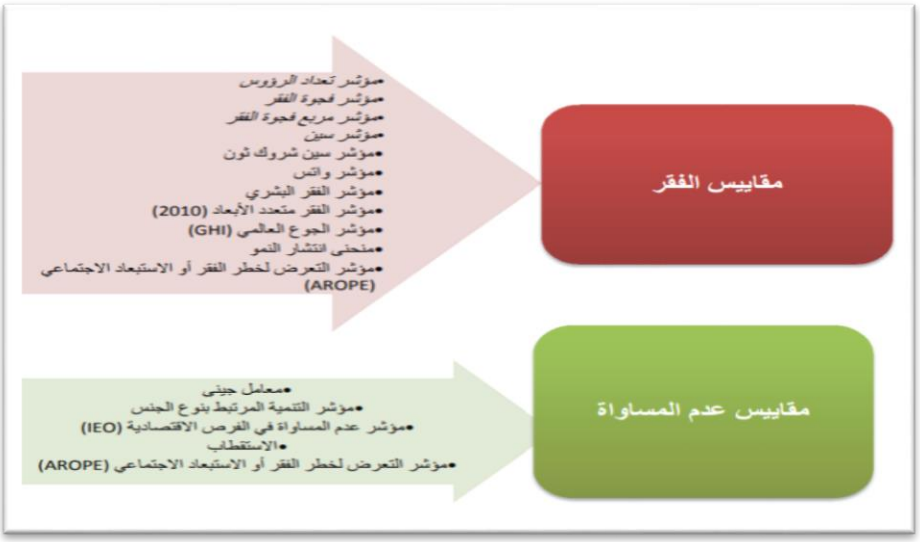

وكما هو مبين في الشكل (١) يمكن وضع المؤشرات المختلفة التي نوقشت أعلاه تحت فئتين منفصلتين، وهي مقاييس الفقر ومقاييس عدم المساواة.

وقد تطورت هذه المؤشرات مع مرور الوقت لتشمل جوانب مختلفة من الحرمان. وقد لا يكون المؤشر المبسط كافيًا لالتقاط تعقيد حياة الإنسان، في حين أن أكثر المؤشرات المعقدة يمكن أن تجعل التحليل صعبًا.

ولذلك، قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث لتحسين المؤشرات القائمة و / أو تطوير مؤشرات جديدة بحيث يتم التقاط الحقائق المعقدة للفقر وعدم المساواة بشكل صحيح مع الحفاظ على مؤشرات بسيطة بقدر الإمكان.

وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن مشكلة أخرى هامة مع هذه المؤشرات هي شرط البيانات. وبالتالي لا يمكن أن تتحقق التطورات النظرية دون توضيح لقيود البيانات.

ج- مؤشر الفقر البشري (HPI)

في تقرير عام ١٩٩٧م للتنمية البشرية، أدخل مؤشر للفقر يشار إليه (HPI-1) للبلدان النامية. يتألف (HPI-1) من ثلاثة أبعاد: (ط) حياة طويلة وصحية، (ب) المعرفة، و(iii) مستوى لائق للمعيشة.

---

[1] علي، خالد حنفي، (٢٠١٧م)، الشركات العالمية، لعبة الصراع والموارد في أفريقيا، السياسة الدولية، المجلد (٤٢)، العدد (١٦٩)، ص ٦٨.

وقد تم قياس الحرمان في بعد حياة طويلة وصحية عن طريق النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين.

وتم تقييم الحرمان في بعد المعرفة من خلال نسبة البالغين الأميين. وأخيرًا، كان الحرمان في بعد مستوى المعيشة متوسط الحرمان في ثلاثة مؤشرات: نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه الآمنة، ونسبة السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية ونسبة الأطفال ناقصي الوزن بشكل معتدل وشديد تحت سن الخمس سنوات. وفي عام ٢٠١٠م تم استبدال (HPI) بمؤشر الفقر متعدد الأبعاد.

تحليل العلاقة بين اللامركزية المالية والفقر في جنوب أفريقيا (نموذج VAR).

تم استخدام الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأُسر المعيشية للفرد كبديل للفقر في ضوء البيانات المحدودة المتعلقة بالجوانب الأخرى للفقر؛ حيث إن الإنفاق الاستهلاكي للأُسر المعيشية، الذي يغطي جميع المشتريات التي تقوم بها الأسر المعيشية المقيمة (في الوطن أو في الخارج) لتلبية احتياجاتها اليومية، هو بالقيمة الثابتة لعام ٢٠١٨م بالراند الجنوب أفريقي، ويتم الحصول عليه من مؤسسة Quantec Research بجنوب أفريقيا.

كانت البيانات متاحة من عام ٢٠١٤م إلى عام ٢٠٢٠م في جميع المدن الكبرى الثماني وهي مدينة كيب تاون، وخليج نيلسون مانديلا، وإيثيكويني، وإكورهوليني، ومدينة جوهانسبرغ، ومانغونغ، ومدينة بوفالو، ومدينة تشواني، وتم أيضًا الحصول على البيانات السكانية الخاصة بهذه البلديات الحضرية من Quantec Research، ولقد أسفرت نسبة الإنفاق الاستهلاكي للأسرة إلى قيمة السكان عن الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسرة للفرد (RHCEPC).

تم حساب اللامركزية المالية، التي تقيس تفويض الحكومة باستخدام بيانات الإنفاق الحكومي الوطني وبيانات إنفاق البلديات الكبرى، وكلاهما تم استخراجهما من الموقع الإلكتروني للخزانة الوطنية لجنوب أفريقيا.

غطت البيانات المتعلقة بالإنفاق الحكومي الوطني الفترة من عام ١٩٩٥م حتى عام ٢٠١٥م، بينما غطت البيانات المتعلقة بالإنفاق الحضري الفترة من ٢٠١٤م حتى ٢٠٢٠م. وتم حساب اللامركزية المالية (FD) كنسبة من النفقات عن طريق تقسيم إنفاق كل بلدية حضرية في كل عام من إجمالي الإنفاق الحكومي الوطني في تلك السنة بالذات. للحفاظ على التواريخ المشتركة للبيانات المتاحة، تم إجراء التقديرات باستخدام البيانات من عام ٢٠١٤م إلى عام ٢٠٢١م.

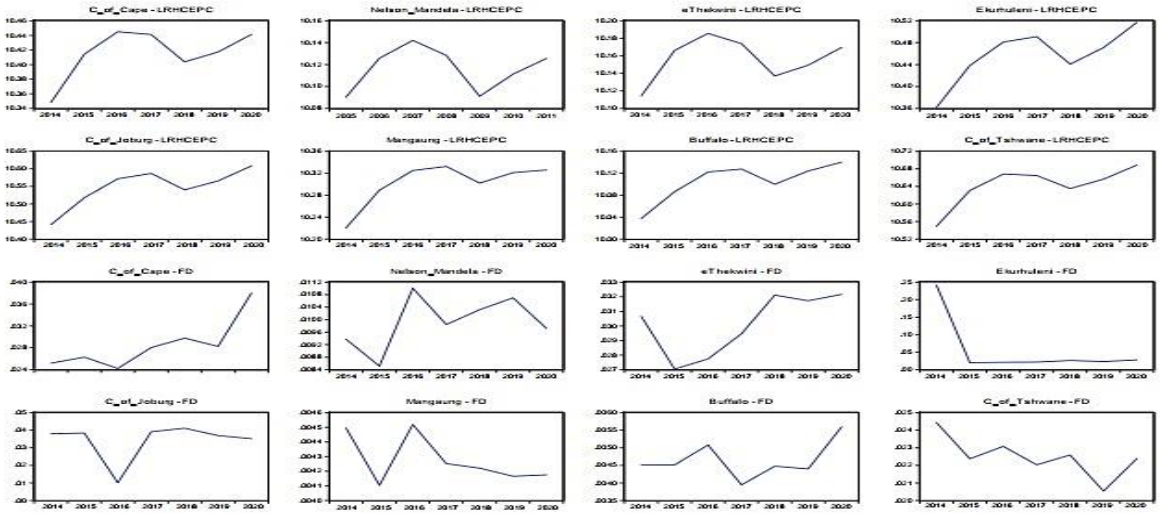

الشكل (١) مخططات اللامركزية المالية (FD) وسجل الإنفاق الاستهلاكي الأسري الحقيقي للفرد (RHCEPC) لجميع المدن الكبرى الثماني[١].

تشتق معاملات النظام الموضح من خلال استبعاد التأثيرات الثابتة، حيث يتضمن التقدير استخدام تأخر واحد للمتغير التابع بسبب حجم عينتنا.

يعرض الجدول (١) تقديرات (GMM) للوحة (VAR)، إلى جانب الرسم البياني لوظائف الاستجابة النبضية ونطاقات الخطأ بنسبة (٥٪) الناتجة عن محاكاة مونت كارلو، مما يوضح تفاعلات كل متغير مع الصدمات على نفسه والمتغيرات الداخلية الأخرى مع مرور الوقت (الشكل ٢ يصور وظائف الاستجابة النبضية).

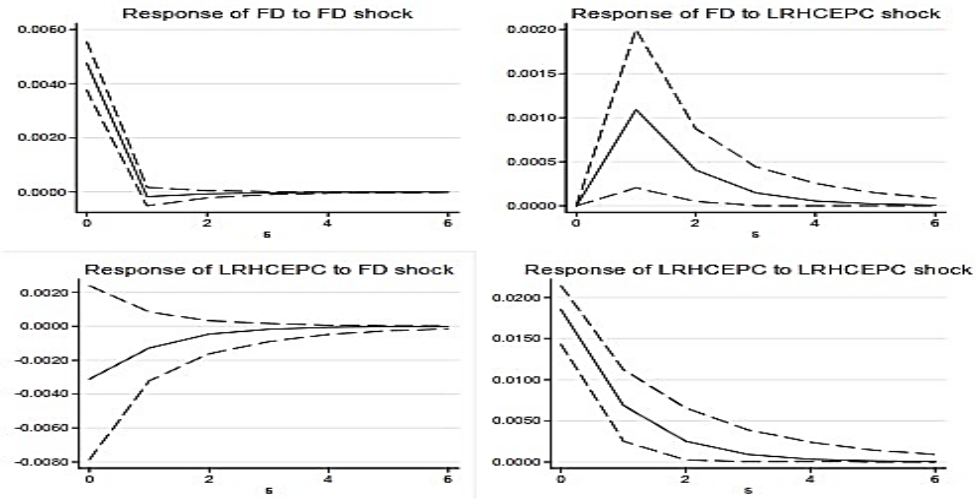

رسم توضيحي شكل ٢

(1) T
In

Response to	Response of			
	FD(*t*)		*LRHCEPC*(*t*)	
	Coeff.	Std Error	Coeff.	Std. error
FD(*t*-1)	0.002	0.014	-0.026	0.075
LRHCEPC(*t*-1)	0.059*	0.032	0.370**	0.129

جدول1

وكما كان متوقعًا، واستجابة للصدمات الخاصة بكل منهما، تظهر كل من اللامركزية المالية والإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسر المعيشية للفرد ردود فعل إيجابية، تتماشى مع التوقعات.

بالإضافة إلى ذلك، يتم توفير تحليل التباين، مع تفصيل نسبة التباين في متغير واحد موضحة بالصدمات لمتغير آخر مع مرور الوقت. يعرض الجدول (٢) التأثير الإجمالي المتراكم على مدى عشر سنوات، على الرغم من الحصول على نتائج مماثلة مع آفاق زمنية أطول.

ومن الجدير بالذكر أن النتائج توضح أن LHRHCEPC يمثل (٥،٧٪) من التباين في FD، بما يتوافق مع معاملاتها الإيجابية في الجدول رقم (١).

علاوة على ذلك، يكشف التحليل عن استجابة إيجابية للامركزية المالية للصدمات في الإنفاق الاستهلاكي الأسري الحقيقي للفرد، مما يدل على أهمية إحصائية عند مستوى (١٠٪) في تقديرات المعامل وأهمية هامشية في وظيفة الاستجابة الاندفاعية، خاصة حول الأفقين الأول والثاني. ومع ذلك، فإن هذا التأثير يتضاءل بعد خمسة آفاق، مما يشير إلى أن FD يعود إلى التوازن.

ومما يثير الاهتمام بشكل خاص في هذه الدراسة تأثير صدمات اللامركزية المالية على استهلاك الأسرة الحقيقي للفرد، وهو ما يمثل مؤشرًا للفقر.

وخلافًا للتوقعات، لوحظ وجود تأثير سلبي –وإن كان غير مهم إحصائيًا– للامركزية المالية على الاستهلاك الأسري الحقيقي للفرد. ويتم تعزيز هذه النتيجة من خلال دالة الاستجابة الاندفاعية، التي توضح التأثير السلبي للامركزية المالية على الاستهلاك الأسري الحقيقي للفرد، مع تبدد التأثير بعد ثلاثة آفاق. بالإضافة إلى ذلك، يفسر FD (٢،٨٪) فقط من التباين في LHRCEPC، بما يتماشى مع النتائج المتسقة من معاملات GMM والاستجابات المؤشرية.

توضيح تحليل البيانات:

تناول المبحث العلاقة الديناميكية بين اللامركزية المالية والفقر في جنوب أفريقيا باستخدام نموذج **الانحدار الذاتي** المتجه للوحة والمقدر بطريقة **اللحظات المعممة (GMM).** وفي حين تم استخدام

حصة إنفاق البلديات الحضرية إلى إجمالي الإنفاق الوطني كبديل للامركزية المالية، فقد تم استخدام الإنفاق الاستهلاكي الأسري الحقيقي للفرد كبديل للفقر.

تمتد البيانات المستخدمة للفترة من ٢٠١٤م إلى ٢٠٢٠م مقيدة بتوافر إنفاق البلديات الحضرية. وهكذا تتكون اللجنة من ثماني بلديات حضرية وسبع سلاسل زمنية مما يجعل إجمالي ذلك ست وخمسون ملاحظة.

نعرض النتائج من تقديرات GMM ووظائف الاستجابة النبضية وتحلل التباين. ويظهر تقدير GMM أن اللامركزية المالية لها تأثير سلبي على المدى القصير على رفاهية الأسرة مما يعني زيادة في الفقر. ومع ذلك، فإن التقدير لم يكن كبيرًا.

وتظهر النتائج المستمدة من دالة الاستجابة الاندفاعية التي تلتقط استجابة الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسر المعيشية للفرد لصدمة اللامركزية المالية مع مرور الوقت، استجابة سلبية تلاشت آثارها بعد ثلاث سنوات. وبالمثل، يوضح تحليل التباين أن اللامركزية المالية تمثل (٢،٨٪) فقط من التباين في الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسر المعيشية للفرد.

ومن ناحية أخرى، تستجيب اللامركزية المالية بشكل إيجابي وهام لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الأسري الحقيقي. ومع ذلك، فإن اهتمامنا الرئيسي ينصبُّ على دور اللامركزية المالية في الحد من الفقر.

بشكلٍ عام، تُظهِر النتائجُ أن اللامركزية المالية تزيد من الفقر في جنوب إفريقيا، على الرغم من أنه يجب تفسير ذلك بحذر نظرًا لمحدودية العينة المتاحة. ومع ذلك، قد لا تكون هذه النتيجة مفاجئة بالنظر إلى أن البلديات المحلية ربما تحصل على الأموال بشكل رئيسي في شكل تحويلات حكومية دولية كان من الممكن استخدامها للحد من الفقر، وقد تستخدم هذه الأموال أيضًا لأغراض أخرى غير الحد من الفقر.

ومن الممكن أيضًا ألا تكون البلديات المحلية فعالة وكفؤة مثل الحكومة الوطنية في تنفيذ السياسات والبرامج التي تكون مؤيدة للفقراء بطبيعتها.

علاوة على ذلك، يمكن للفساد أيضًا أن يحدُّ من فوائد اللامركزية المالية، وبالتالي يمكن أن يُفسِّر جزئيًّا النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة على الرغم من عدم وضع نموذج واضح لذلك.

النتائج والتوصيات:

أولًا: نتائج:

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثيرات سلبية للامركزية الانفاق ولامركزية الايراد في الحد من الفقر، وتأثير ايجابي للتحويلات المالية للبلديات على الحد من الفقر.

واتساقًا مع الادبيات السابقة توصلت الدراسة إلى وجود تأثيرات ايجابية لمتغير التعليم في الحد من الفقر، إلا أن النتائج لم تظهر أي تأثير لمتغيري السكان، وعدد المقاعد السياسية في الحد من الفقر.

وبشكل عام فقد كشفت الدراسة أن التأثير الايجابي للامركزية المالية في الحد من الفقر مرهون بمجموعة من العوامل وهي: قدر أكبر من الاستقلال المالي للوحدات المحلية مع تخصيص اعتمادات مناسبة للميزانية، وتحديد الأولويات، والمساءلة، وتقليل الفساد وتفادي سيطرة النخبة المحلية، ورفع كفاءة العاملين على المستوى المحلي.

وقد لاحظت الدراسة أيضًا من خلال مراجعة الأدبيات أن تطبيق البرامج الخاصة بمكافحة الفقر تكون أكثر كفاءة في حال تطبيقها على المستوى المحلي، وذلك يرجع بالأساس إلى انخفاض التكلفة، بالإضافة إلى تناقص معدل البيروقراطية مقارنة بالمستوى المركزي.

كما توصلت أيضًا إلى أن اللامركزية المالية –التي يفترض بها أن تخدم الفقراء– تتطلب إعادة هيكلة القطاعات الخدمية سواءً على المستوى المركزي أو تلك التي تعمل على المستوى المحلي، وذلك قبل البدء في تنفيذ سياسة اللامركزية المالية. وأن يتم ذلك مع ضرورة قيام الحكومة المركزية بوضع المعايير التي تضمن الحد من التفاوت بين الحكومات المحلية، دون أن يؤثر ذلك على استقلالية الحكومات المحلية في صنع القرارات المحلية.

وفي غياب العوامل المذكورة أعلاه مقترنة بانخفاض القدرات المحلية على توليد الدخل والإدارة واتخاذ القرارات، قد تُمارَس اللامركزية المالية لمدة عَقدٍ من الزمن، ولكن لن يتحقق أثرها في الحد من الفقر.

ثانيًا: التوصيات:

يُذكَر أن هناك ثلاث عقبات أمام الحكومات المحلية في جنوب افريقيا لتحقيق أقصى استفادة من الفوائد المحتملة للمنافسة بين الحكومات المحلية وهي:

أولًا: عدم التجانس في ملكية الموارد بين الحكومات المحلية، حيث يشمل عدم التجانس في هذا السياق الاختلافات في الموارد (الطبيعية والبشرية)، والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وملكية البنية التحتية (Miranti et al.,2013).

ثانيًا: الافتقار إلى العوامل المؤسسية التي تشمل قدرة الحكومة المحلية على تخطيط الميزانية وتنفيذ برامج وأنشطة التنمية المناصرة للفقراء على المستويين المحلي والمركزي. ولا تتطلب فعالية برامج وأنشطة التنمية خلال فترة اللامركزية التزام الحكومة المركزية فحسب، بل تتطلب أيضًا المشاركة الفعالة من جانب الحكومات المحلية، وذلك لأنه لا يعطي عدد كبير من الحكومات المحلية الأولوية

لبرامج الحد من الفقر أو بناء قدرات الموارد البشرية كأهداف إنمائية (Pepinsky and Wihardja,2011).

وثمة عامل ثالث: وهو هيكل القوى العاملة حيث توجد علاقة ايجابية بين الفقر وارتفاع معدلات البطالة والتي تعد سمة أساسية من سمات سوق العمل في الدول النامية، فعلى الرغم من أن القطاع غير الرسمي يوفر حلًا فوريًا لمشكلة البطالة، إلا أنه يدفع العديد من العمال إلى ظروف هشة، فزيادة المعروض من العمالة مع محدودية برامج المساعدة الاجتماعية والتدخل الحكومي في القطاع غير الرسمي لا يؤدي فقط إلى البطالة، بل يجعل حالة العاملين في القطاع غير الرسمي معرضة بشدة للدخول في دائرة الفقر.

كما أن لظاهرة الهجرة (التحضر) ونوعية الموارد البشرية تأثيرًا كبيرًا على الإنجازات الإنمائية لأن الكفاءة المحدودة للقوة العاملة تتسبب في انخفاض القدرة التنافسية للعمال المُحتمَلين وتجعلهم أكثر عرضة للفقر (Sackey and Osey,2006).

وتجدر الإشارة إلى أنه في جنوب أفريقيا من الممكن ألا تكون البلديات المحلية فعالة وتتمتع بالكفاءة مثل الحكومة المركزية في تنفيذ السياسات والبرامج التي تراعي مصالح الفقراء في طبيعتها.

علاوة على ذلك، يمكن للفساد أيضًا أن يَحُدَّ من فوائد اللامركزية المالية، وبالتالي يمكن أن يُفسِّر جزئيًا النتائج الواردة في هذه الدراسة على الرغم من أن هذا المتغير لم يتم إضافته صراحة.

وبناءً على ذلك تحتاج حكومة جنوب أفريقيا إلى إعادة تقييم إطارها المالي فيما يتعلق باستراتيجيات الإنفاق لضمان القدرات الكافية على مستوى الحكومة المحلية للاضطلاع بأدوارها في الإنفاق بطريقة تؤدي إلى الحد من الفقر.

وقد تنظر البحوث المستقبلية في العلاقة السببية بين اللامركزية المالية والفقر عندما تتوفر بيانات كافية أو تستخدم سلاسل زمنية طويلة، وقد تبحث أيضًا في مدى تغير تصورات الفساد في تأثير اللامركزية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(١) ابراهيم عبد العزيز، (٢٠٠٦م)،المبادئ الدستورية العام، دار المعارف، الاسكندرية، مصر.

(٢) عواضة، حسين، (١٩٩٣م)، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول النامية، المؤسسة الجامعية للنشر، لبنان.

(٣) عمر، معن خليل، (١٩٩٨م) علم المشكلات الاجتماعية، دار الشرق الأدنى، الأردن.

(٤) الشيخ، طارق عادل، (٢٠١٧م)، التجمعات الإفريقية. مقومات النجاح ومعوقات التكامل، مركز الدراسات السياسية; القاهرة، المجلد ٤٢، العدد ١٦٩.

(٥) علي، خالد حنفي، (٢٠١٧م)، الشركات العالمية، لعبة الصراع والموارد في أفريقيا، السياسة الدولية، المجلد (٤٢)، العدد (١٦٩).

(٦) قديد ياقوت، (٢٠١١م)، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، دراسة حالة ثلاث بلديات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة أبى بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

(٧) القبيلات، حمدي، (٢٠٠٦م)، "عضوية المجالس البلدية في المملكة الهاشمية بين الانتخاب والتعيين"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٢٢، العدد ٠٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(8) e-NCA (2013). South Africa’s biggest challenges are still poverty and transformation, 20 August 2013. http://www.enca.com/south-africa/south-africas-biggest-challenges.

(9) Tebogo J. Moche, (January 2021). "Fiscal decentralization and poverty in Africa", Investment Management and Financial Innovations, 11(2):69-76.

(10) Qates, Wallace (1998) "On the theory and practice of fiscal decentralization" The World Bank, Washington, D.C.

(11) UNDP, (1999) «Decentralization: A Sampling of Definitions», Working paper, UNDP-Government of Germany.

(12) Dafflon, Bernard, and Madeies, (June 2011) Thierry, Decentralization, A Few Principles from the Theory of Fiscal Federalism, afd, Notes and documents No. 42.